

قوة الـ ٩٩٪ لوقف هيمنة الشركات

الأسباب الكامنة للمظالم
تستعين الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية
بالتضامن والتعلم المتبادل
للهوض بالعدالة المناخ
وتستخدم مقاربة نسبية
متعددة الجوانب لت
التعاون بين الحركا
والارتقاء بالدعوة
الدولية مثل اتفا
المتحدة الإطار
المناخ. علاوة
تتصدى الش
الزائفة وت
المناخية
التنمية
والاس
النار
المناخ



ية للحقوق
اجتماعية
رة تعاونية
الاجتماعية،
لشعوب الأصلية،
حقوق الإنسان،
ت النسوية والبيئية،
بات المستقلة، والدعاة
شتى أنحاء العالم؛ وتُعنى
عمل على تحقيق العدالة
الاقتصادية والاجتماعية
والبيئية عن طريق تعزيز
حقوق الإنسان

ما وراء الأكاذيب الخضراء

الحلول الحقيقية لأزمة المناخ في متناول اليد

تتصدر الحركات الاجتماعية
والشعبية الجهود العالمية
الرامية إلى تحقيق العدالة
المناخية؛ وتسلط الضوء
الحلول الفعالة التي ت
إلى تطوير نماذج التن
المسؤولة أمام الش
والمرتكرة على حق

تتحمل مجتمعات الخطوط
الأمامية وطأة تغيّر المناخ، بما
في ذلك التعرض المتزايد
للظواهر الجوية القاسية،
وفقدان سبل العيش، والنزوح
القسري. وتؤدي التفاوتات
الداخلية إلى

٤٠ قيادياً من أكثر من ٢٥
حركة عالمية في أميركا اللاتينية
ومنطقة البحر الكاريبي
وآسيا وأفريقيا، يشاركون في
اجتماعية في

سلسلة مصورة من إعداد الشبكة
العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية بالتعاون مع لوتشيو زاغو

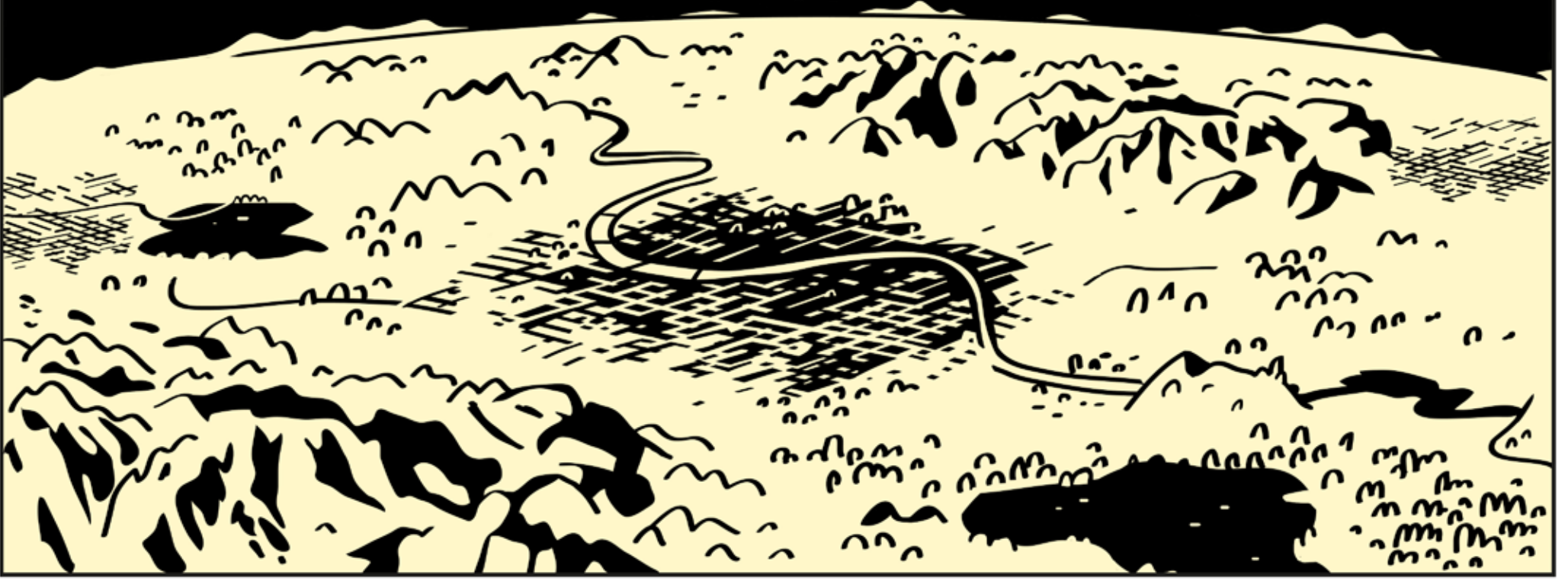
المضطهدة والمهمشة على مر
التاريخ في العالم. وتؤكد حق
الإنسان في العيش في بيئة
صحية ومستدامة،

المصدر



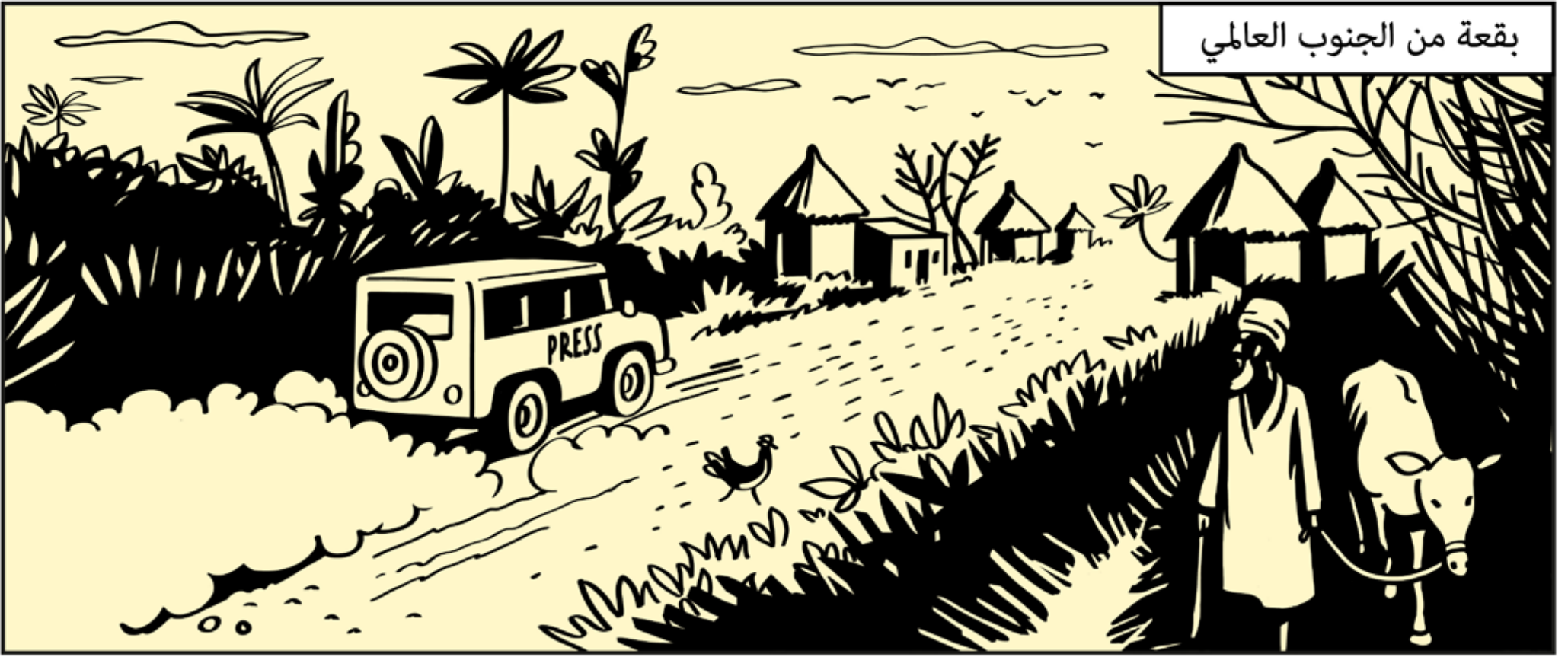


إنها القصة بعينها!



القصة التي تطرح الحلول.





أنت هو المصدر؟



أحقاً لديك حلول
لأزمة المناخ؟

لطالما كانت الحلول في متناول اليد، لكن قطاع
الوقود الأحفوري والصناعات التدميرية حجبتها
عمداً، لأن إنقاذ الكوكب لا يدر عليها الأرباح.



قواعد اللعبة التي تتبعها الشركات

الإنكار والتضليل البيئي



تجار الكربون شركات النفط الكبرى الصناعات الزراعية شركات التعدين شركات الوقود الأحفوري عمالة التكنولوجيا



لحقود طويلة، كانت شركات النفط
تدرك الحقيقة بشأن تغيّر المناخ...



...لكن بدلاً من مواجهتها، أنفقت ملايين الدولارات
على اللوبيات ونشر المعلومات المضللة لإنكار الواقع.





وحين لم يُجدِ الإنكار
نفعًا، اختلقوا شيئًا أسوأ.





البلدان المسلوقة تاريخيًا

جماعات الضغط
التابعة للشركات



مؤتمر المناخ

ممم.... هذه
القهوة بطعم
البترول!

بالضبط! لم تعد الشركات تكتفي بالسيطرة على الأسواق، بل تسعى لصياغة السياسات والتأثير على المؤسسات ومحافل اتخاذ القرار. فجّل اهتمامها ينصب على الحؤول دون وضع أي قواعد أو سياسات تمس أعمالها ومكاسبها، فيما يحترق الكوكب.

سمعت عن هذا. ألا يسمى اصطلاحًا بهيمنة الشركات؟



النيوليبرالي الخطط



تزدهر هيمنة الشركات في النظام النيوليبرالي الذي يمنحها نفوذًا غير محدود للتأثير في السياسات والسياسيين ، وتحويل أرضنا ومياهنا وهوائنا إلى مجرد سلع، وحيث يتصدّر النمو اللامحدود وأرباح الشركات كل الأولويات.





الحلول الزائفة



لنواصل المسير



احرص على إظهار
أوراق الشجرة في
الصورة

لكن ألا تزال الشركات تتعهد بالوصول
إلى الصفر الصافي؟ أليس هدفها أن
تكون صديقة للبيئة؟

لا! يقصدون بالصفر
الصافي الاستمرار في
التلوث حاليًا، على
أمل أن تعالج تقنيات
مستقبلية غير مثبتة،
الكارثة لاحقًا.





أرصدة الكربون

التذكرة الذهبية

مبلغ زهيد تُمحي
انبعاثاتك - لا حاجة إلى
وقف التلوث!

مهلاً، كيف يمكن لهذا أن يفلح؟



والإلهاء. فتعويض الكربون لا يسهم في خفض الانبعاثات، بل يسمح للملوثين بالتهرب من المسؤولية مع الحفاظ على حقهم في الاستمرار بالتلوث.

يريدون إقناعنا بإمكانية إبطال آثار الوقود الأحفوري عن طريق تعويضات الكربون. لكن الأمر ليس إلا شكلاً آخر من أشكال الاستخراج.





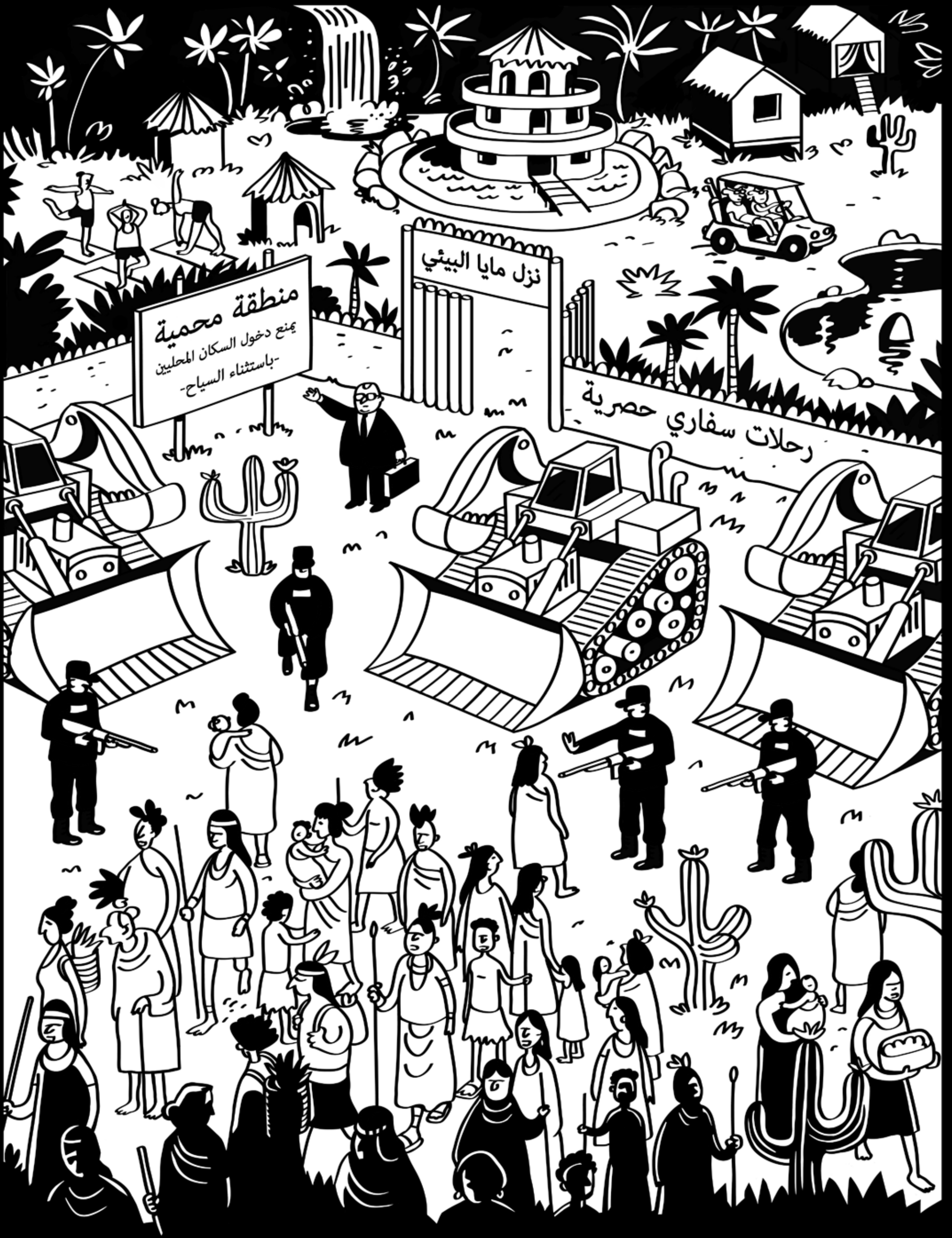
يعمل بالوقود الأحفوري



مهلاً، هل تعمل معظم
آلات احتجاز الكربون
بالوقود الأحفوري؟

إلى جانب أنشطة التعويض، يدفعون باتجاه
"احتجاز الكربون"، تحت مسمى الحل
التقني القادر على امتصاص ثاني أكسيد
الكربون من الهواء حسب زعمهم. لكن
المفاجأة أن الكربون المُحتَجَز غالبًا ما
يستخدم لضخ مزيد من النفط. فلا تعدو أن
تكون ذريعة أخرى لمواصلة التلوث.





إن دول الجنوب العالمي لا سيما تلك التي تتحمل أقل قسط من المسؤولية، تتحمل العبء الأكبر من آثار تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، وتُثقل أيضًا بحلول زائفة.

طردوا من أرض أجدادهم في غابة ماو بذريعة
مشروعات حفظ البيئة وتعويض الكربون.

ماساي

-تنزانيا وكينيا-

طردوا بسبب مشروعات حفظ البيئة
المرتبطة بالسياحة الراقية.

أفريقيا

مشروع غراسلاند الكربوني

-شمال كينيا-

مشروع إزالة الكربون من التربة مشروع
غير دستوري ينتهك حقوق الشعوب
الأصلية.



مجتمعات الماساي



الأوجيك

الأوجيك

-كينيا-

طردوا من أرض أجدادهم في غابة ماو
بذريعة مشروعات حفظ البيئة وتعويض
الكربون.

الحفظ الحقيقي يحمي الناس التي صانت الطبيعة منذ
زمن الأجداد. أما هذا؟ فليس إلا استعمارًا في ثوب أخضر.

أوليس حفظ البيئة
مفيدًا للكوكب؟



أميركا اللاتينية

الإكوادور

-متنزه ياسوني الوطني-

شعوب الواوراني والكيتشوا تُسلب أراضيها وتفرض عليها القيود بسبب مبادرات حفظ البيئة.



الواوراني

البيرو

-متنزه كورديليرا أزول الوطني-

مجتمع كيتشوا في بورتو فرانكو يحقق انتصارا تاريخياً ضد سياسة حفظ البيئة الإقصائية في متنزه كورديليرا أزول الوطني ومشروع ائتمان الكربون ريد بلس.

منطقة البحر الكاريبي

هايتي

المجتمعات الزراعية تزداد هشاشة بسبب الكوارث المناخية التي تفاقمها مشروعات الحفاظ الإقصائية.



الكيتشوا

كوستاريكا

شعوب البيرييري تقاوم مشروعات ريد بلس لتعويض الكربون، وترى فيها مشروعات استعمارية تقوّض استقلالهم وتضر بغاباتهم وأنهارهم.

آسيا والمحيط الهادئ

بابوا غينيا الجديدة

-جزر كارتريت-

أسهمت مشروعات المحميات المحصنة في مفاقمة الهجرة القسرية الناجمة في الأصل عن ارتفاع منسوب مياه البحر وفقدان سبل العيش.

الفلبين

-مينداناو-

أفضت التعهدات التي قطعتها الشركات مثل نستلة بعدم إزالة الغابات إلى نشوب صراع على الأرض وتهجير مجتمعات الشعوب الأصلية.

مشروع-

-الكربون الأزرق

مجتمعات صيادي الأسماك النازحة عن مناطق الصيد الموروثة تفقد أمنها الغذائي.



بابوا غينيا الجديدة



إنها تعتمد على معادن نادرة. إذا لم يكن التحوّل عادلاً، وإذا لم يحترم المجتمعات والطبيعة، سيكون مدمراً بقدر استخراج الوقود الأحفوري.

ماذا عن الطاقة المتجددة؟

رائع، هل هناك حل حقيقي إذا؟



الحلول الحقيقية





لقد حمينا هذه الأراضي
لأجيال، ليس بقوة
الأسواق، بل بالمعرفة
التقليدية واحترام
عميق لحقوق الطبيعة.



بالطبع! ما عليك سوى أن تنظري حولك! الأراضي التي
يديرها السكان الأصليون تحمي النظم البيئية بفعالية
تفوق فعالية العديد من مشروعات حفظ البيئة
المزعومة. والأهم من ذلك، أن ميزة هذه الأراضي تتجاوز
أي مقاييس مترية، لأنها تجسد الصلة الوثيقة بين الإنسان
والطبيعة التي لا ينبغي حصرها في الجوانب الاقتصادية!



إذاً العمل المناخي الحقيقي يرتبط بالحقوق ولا علاقة له بأسواق الكربون؟





صحيح! وعدالة الديون أيضًا! تسببت الدول والشركات الكبرى في الشمال العالمي بهذه الأزمة، لكن بدلًا من الاعتراف بمسؤوليتها، تستمر في مراكمة الثروات، فيما نُترك نحن لدفع الثمن. نحتاج إلى تعويضات مناخية، وإلى استعادة أراضينا، وإلغاء الديون غير المشروعة. إن لم تُمنح حقوقنا، فلن تتمكن دول الجنوب من التخفيف أو التكيف أو التعافي. يحق لمجتمعاتنا أن تنعم بالازدهار.



لا من بيع الهواء النقي
الحلوى الحقيقية تنبع من
المجتمعات ومن
الخبز والخمر والخبز
الخبز



لتحقيق ذلك، علينا مطالبة الحكومات بوضع
لوائح دولية ووطنية صارمة تخضع الشركات للمحاسبة،
بدلاً من الاعتماد على وعود طوعية.





تستحوذ القلة الثرية، المسؤولة عن الحصة الأكبر من التلوث، والتي لا تتجاوز نسبتها ١٪ من سكان العالم، على ثروة تفوق ما يملكه ٩٥٪ من السكان مجتمعين. وبينما يواصلون تكديس الثروات، يدفع الناس والطبيعة الثمن. علينا أن نختار اقتصادًا يُعلي قيم الرفاه والرعاية الجماعية.







قوة الـ ٩٩٪ لوقف هيمنة الشركات

السؤال المطروح....



ما وراء الأكاذيب الخضراء

ملول الحقيقية لأزمة المناخ في متناول اليد

هل سنلزمهم بالإنصات إلينا؟

٤٠ قيادياً من أكثر من ٢٥ حركة عالمية في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شاركوا في

تركز العدالة المناخية غير المتناسبة لازمة الآثار غير المتناسبة لازمة المناخ على المجتمعات المضطهدة والمهمشة على مر التاريخ في العالم. وتؤكد حق الإنسان في العيش في بيئة صحية ومستدامة،

تتحمل مجتمعات الخطوط الأمامية وطأة تغير المناخ، بما في ذلك التعرض المتزايد للظواهر الجوية القاسية، وفقدان سبل العيش، والنزوح القسري. وتؤدي التفاوتات المناخية إلى

تتصدر الحركات الاجتماعية والشعبية الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق العدالة المناخية؛ وتسلط الضوء على الحلول الفعالة التي تؤدي إلى تطوير نماذج التنمية المسؤولة أمام الشعب والمرتكزة على حق



نعم نستطيع



التعويضات
المناخية فوراً

نريد مستقبلاً
يليق بأطفالنا!

اطردوا الملوّثين!

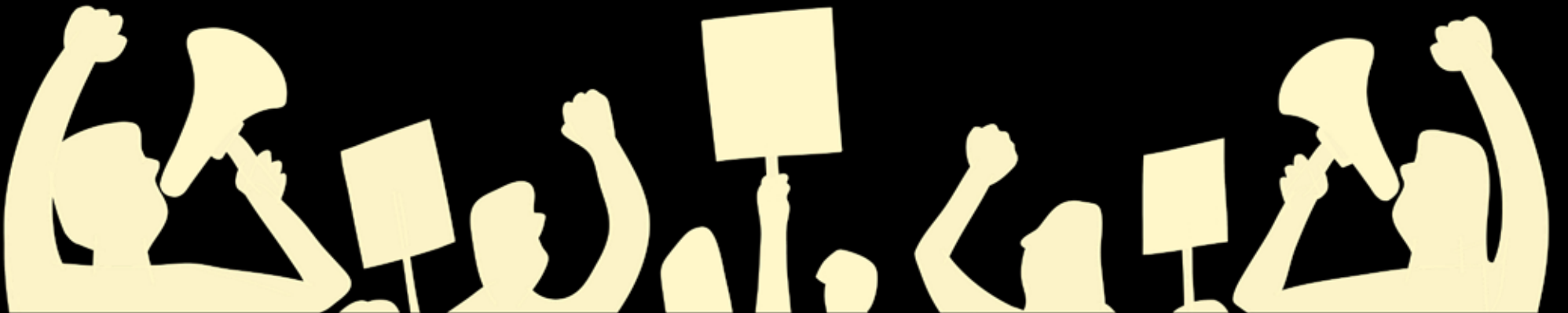
وقف انبعاثات الوقود الأحفوري،
لا بيع أرصدة الكربون!

لتبني لوائح تنهي إفلات
الشركات من العقاب

الشعوب
والكوكب قبل
الأرباح

فلنُسقط هيمنة
الشركات!

القوة
بيدنا!



الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية



تابعونا على وسائل التواصل الاجتماعي



اشتركوا في نشرتنا

<https://escr-net.ink/newsletter>

www.escr-net.org

communications@escr-net.org

قوة الـ ٩٩٪ لوقف هيمنة الشركات: ما وراء الأكاذيب الخضراء
٢٠٢٥ - الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولوتشيو زاغو

للاطلاع على حقوق النشر، يُرجى زيارة هذا الموقع:

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>